

الفهرس

--

صفحة	الموضوع	كلمة السر
٦	مقدمة
١٤	الفصل الأول	
	المعاهدة الدولية وموقعها في النظام القانوني المصري	
	تعريف المعاهدة الدولية والخلاف الفقهي حول قيمتها	البحث الأول:
١٥	القانونية	
١٧	المطلب الأول: تعريف المعاهدة الدولية ومراحل إبرامها..	
٢٠	المطلب الثاني: النظرية القائلة بسمو القانون الدولي	
	المطلب الثالث: النظرية القائلة بسمو القانون الداخلي	
٢٤	على القانون الدولي	
٢٩	المبحث الثاني: موقع المعاهدة الدولية في القضاء المصري	
	المطلب الأول: موقع المعاهدة الدولية في القضاء	
٣١	الدستوري	
	المطلب الثاني: موقع المعاهدة الدولية في القضاء	
٤٦	الإداري المصري	
	المطلب الثالث: موقع المعاهدة الدولية في القضاء العادي	
٤٨	المصري	

صفحة

الموضوع

الفصل الثاني

حدود وضوابط مشروعية المعاهدات الدولية على
ضوء موقعها في النظام القانوني المصري

٦٠	مفهوم مشروعية المعاهدات الدولية وحدود وضوابط الشرعية الدستورية المتعلقة بإجراءات استقبال ونفاذ المعاهدات في مصر	المبحث الأول:
٦١	المطلب الأول: مفهوم مشروعية المعاهدة الدولية.....	
٧١	المطلب الثاني: التصديق على المعاهدات الدولية في النظام المصري	
٨٢	المطلب الثالث: نشر المعاهدات الدولية في النظام المصري.....	
٨٧	حدود وضوابط مشروعية المعاهدات الدولية من الناحية الموضوعية على ضوء موقعها في النظام القانوني المصري	المبحث الثاني:
٨٩	المطلب الأول: وجوب احترام وعدم تعارض المعاهدة مع أحكام الدستور	
٩٥	المطلب الثاني: <u>وجوب احترام المعاهدات الدولية</u> <u>المقومات الدستورية</u>	
١٠٧	المطلب الثالث: وجوب احترام المعاهدات الدولية للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية	
١١٣	المطلب الرابع: وجوب احترام المعاهدات الدولية للحقوق والحريات العامة	

الفصل الثاني

حدود وضوابط مشروعية المعاهدات الدولية على ضوء موقعها في النظام القانوني المصري

مفهوم مشروعية المعاهدات الدولية وحدود وضوابط	المبحث الأول:
الشرعية الدستورية المتعلقة بإجراءات استقبال ونفاذ	
المعاهدات في مصر	
المطلب الأول: مفهوم مشروعية المعاهدة	
.....	
المطلب الثاني: التصديق على المعاهدات الدولية في	
النظام المصري	
المطلب الثالث: نشر المعاهدات الدولية في النظام	
المصري	
حدود وضوابط مشروعية المعاهدات الدولية من الناحية	
الموضوعية على ضوء موقعها في النظام القانوني	
المصري	
المطلب الأول: وجوب احترام وعدم تعارض المعاهدة مع	
أحكام الدستور	
المطلب الثاني: <u>وجوب احترام المعاهدات الدولية</u>	
المقومات الدستورية	
المطلب الثالث: وجوب احترام المعاهدات الدولية للمبادئ	
العامة للشريعة الإسلامية	
المطلب الرابع: وجوب احترام المعاهدات الدولية للحقوق	
والحريات العامة	

صفحة

١٣٢

الموضوع

الفصل الثالث

الرقابة القضائية على دستورية المعاهدات الدولية

في مصر

المبحث الأول:

١٣٤	المبررات القانونية المؤيدة لتحسين المعاهدات الدولية في مواجهة القضاء المصري
١٣٥	المطلب الأول: النصوص القانونية المؤيدة للتحسين
١٤١	المطلب الثاني: اضطرار أحكام القضاء المصري على تحسين المعاهدات الدولية
١٤٨	المطلب الثالث: تعارض الرقابة القضائية اللاحقة مع مبدأ الفصل بين السلطات

١٥٣	المطلب الرابع: تعارض الرقابة القضائية اللاحقة على دستورية المعاهدات مع مبدأ حسن النية في الوفاء بالالتزامات الدولية.....
-----	--

المبحث الثاني:

١٥٧	الأسباب الراجعة إلى طبيعة المعاهدات الدولية والرقابة الدستورية في مصر
-----	--

١٥٧	المطلب الأول: <u>تعارض طبيعة المعاهدات الدولية مع طبيعة الدعوى الدستورية.....</u>
-----	---

١٧٠	المطلب الثاني: الطبيعة السياسية للمعاهدات الدولية
-----	--

١٧٣	المطلب الثالث: تعارض الرقابة القضائية اللاحقة على دستورية المعاهدات مع أحكام القضاء الدولي.....
-----	--

١٧٥	المطلب الرابع: الأسباب والمبررات العملية التي أدت إلى تحسين المعاهدات الدولية
-----	--

المبحث الثالث:

١٨٥	تنفيذ الأسباب والمبررات التي أدت إلى تحسين المعاهدات الدولية في مواجهة القضاء المصري
-----	---

الموضوع

صفحة

المطلب الأول: الأسانيد القانونية للاعتراض على تحصين المعاهدات الدولية في مصر ١٨٥
المطلب الثاني: تفتيض الأسباب والمبررات التي أدت إلى تحصين المعاهدات الدولية في مصر ١٩٠
٢٠٤	الفصل الرابع

الرقابة القضائية المسبقة والوقائية على دستورية

المعاهدات الدولية هي الأسلوب المناسب

للمعاهدات

٢٠٤	ماهية الرقابة القضائية الوقائية على دستورية المعاهدات
-----	---

المبحث الأول:

٢٠٤	المطلب الأول: ماهية الرقابة القضائية الوقائية وخصائصها وخصائصها
-----	--

٢١٢	المطلب الثاني: الجهة المختصة بالرقابة السابقة والوقائية على دستورية المعاهدات الدولية وطبيعتها
-----	---

٢١٧	المطلب الثالث: كيفية اتصال المجلس الدستوري بالمعاهدات الدولية لفحص دستوريتها
-----	--

المبحث الثاني:

٢٢٣	الرقابة القضائية السابقة والوقائية على دستورية المعاهدات في فرنسا
-----	---

٢٢٣	المطلب الأول: الرقابة القضائية السابقة على دستورية المعاهدات الدولية من الناحية الإجرائية (الاختصاص والتصديق)
-----	--

٢٣٠	المطلب الثاني: الرقابة القضائية السابقة والوقائية على دستورية المعاهدات الدولية من الناحية الإجرائية
-----	--

٢٣٩	المطلب الثالث: الرقابة القضائية السابقة والوقائية على دستورية المعاهدات الدولية من الناحية الموضوعية
-----	--

المبحث الثالث:

٢٤٧	أثر وطبيعة حكم المجلس الدستوري على المعاهدات <u>الدولية</u>
-----	---

صفحة	الموضوع
	<u>المطلب الأول: أثر حكم المجلس الدستوري على قانون التصديق على المعاهدة الدولية ٢٤٧</u>
	<u>المطلب الثاني: أثر حكم المجلس الدستوري على المعاهدة الدولية ذاتها ٢٥٠</u>
	<u>المطلب الثالث: بعض التطبيقات القضائية في مجال الرقابة القضائية الوقائية في فرنسا ٢٥٤</u>
٢٥٨	الباب الثاني
	الرقابة القضائية الدولية على شرعية المعاهدات الدولية ٢٥٨
	تمهيد:
٢٦٣	الفصل الأول
	<u>مظاهر و مجالات الشرعية الإجرائية للمعاهدات الدولية المبحث الأول: مظاهر و مجالات الشرعية الإجرائية للمعاهدات الدولية في التنظيم الدولي ٢٦٣</u>
	<u>المطلب الأول: الشرعية الإجرائية للمعاهدات الدولية في عهد عصبة الأمم المتحدة ٢٦٥</u>
	<u>المطلب الثاني: الشرعية الإجرائية للمعاهدات الدولية في ميثاق الأمم المتحدة ٢٦٩</u>
	<u>المبحث الثاني: مظاهر و مجالات الشرعية الإجرائية في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ٢٧٩</u>
	<u>المطلب الأول: التصديق على المعاهدات الدولية الإجرائية ٢٨٠</u>
	<u>المطلب الثاني: القيود الواردة على سلطة ممثل الدولة في ارتضاء الالتزام بالمعاهدة الدولية ٢٩١</u>
	<u>المطلب الثالث: التسجيل في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات مظهر من مظاهر الشرعية الإجرائية و مجالا من مجالاتها ٢٩٤</u>

الموضوع

صفحة

المطلب الأول: حماية الشرعية الإجرائية في التنظيم
الدولي ٢٠١

المطلب الثاني: حماية الشرعية الإجرائية في اتفاقية فيينا
لقانون المعاهدات ١٩٦٩ ٢٠٩

الفصل الثاني

مظاهر و مجالات الشرعية الموضوعية للمعاهدات الدولية

مظاهر و مجالات الشرعية الموضوعية للمعاهدات الدولية
في التنظيم الدولي ٣١٨

مظاهر و مجالات الشرعية الموضوعية للمعاهدات الدولية
في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ٣٢٧

المطلب الأول: موقف اتفاقية فيينا من المعاهدات
المتعارضة مع قاعدة دولية آمرة ٣٢٧

المطلب الثاني: الشرعية الموضوعية المتعلقة بالتعبير
عن ارتضاء الالتزام بالمعاهدات الدولية في اتفاقي فيينا .. ٣٣٤

الحماية القانونية للشرعية الموضوعية في اتفاقية فيينا
لقانون المعاهدات ٣٤٤

المطلب الأول: جزاء انتهاء المعاهدة الدولية للقواعد
الدولية الآمرة (البطلان) ٣٤٥

المطلب الثاني: الحماية القانونية للقواعد الموضوعية
المتعلقة بارتضاء الدولة الالتزام بالمعاهدة ٣٥٢

الفصل الثالث

الرقابة القضائية الدولية على شرعية المعاهدات الدولية

الاختصاص بفحص ورقابة شرعية المعاهدات الدولية في
ضوء اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ١٩٦٩ ٣٥٨

المطلب الأول: اختصاص محكمة العدل الدولية بفحص
ورقابة شرعية المعاهدات الدولية ٣٥٨

المبحث الأول:

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

المبحث الأول:

الصفحة	الموضوع
	المطلب الثاني: اختصاص التحكيم الدولي بفحص ورقابة شرعية المعاهدات الدولية ٣٦٤
	ممارسه الرقابة القضائية الدولية على شرعية المعاهدات الدولية عن طريق الطلب ٣٧٢
	المطلب الأول: ماهية الطلب والشروط الخاصة الواجب توافرها فيه ٣٧٢
	المطلب الثاني: الشروط العامة لقبول طلب أو دعوى فحص شرعية المعاهدات لدى القضاء الدولي ٣٨٠
	البحث الثالث: الرقابة القضائية الدولية على شرعية المعاهدات الدولية ٣٨٧
	عن طريق الدفع بعدم شرعيتها
	المطلب الأول: الدفع الإجرائية المتعلقة بشرعية المعاهدات الدولية ٣٨٩
	المطلب الثاني: الدفع الموضوعية المتعلقة بشرعية المعاهدات الدولية ٤١١
	المطلب الثالث: بعض التطبيقات القضائية في مجال ممارسه القضاء الدولي والرقابة القضائية على شرعية المعاهدات الدولية ٤٤٤
٤٥١	خاتمة ونتائج البحث
٤٥٧	المصادر والمراجع